مجلة أنثروبولوجية الأديان المجلد 17 العدد 02 السنة 2021/06/05

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

التمييز الجنسي في العمل بالجزائر بين المرجعيتين الدينية والحداثية.

دراسة سوسيو–أنثروبولوجية–دينية

Sexual discrimination at work in Algeria between religious and modernist

Socio-anthropological-religious study

بن صولة جيلالي [1] *

[1]جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)

مخبر المؤسسة الصناعية والمجتمع– جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان–الجزائر [1]–

bensaouladjilali@gmail.com

د.مسعودي أحمد [2]

[2]جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)

mes.ahmed@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/08/31 تاريخ القبول: 2020/09/18

ملخص:

نتناول في هذا المقال موضوع التمييز الجنسي في العمل كظاهرة تعود جذورها في المجتمعات الإنسانية للقيم وثقافة المجتمع ومن جهة الموروث الثقافي المتمثل في المعايير التي يتبناها المجتمع من عادات وتقاليد وأعراف، وإشكاليتها في العمل تتمثل في المرجعية الدينية لكل مجتمع، وكيفية التعامل معها وأخرى ذات معايير المجتمع العصري الذي تزامن مع التحولات التي شهدها المجتمع الذي تبنى مرجعية حداثية تحمل قيم الحداثة بين جنسين الذكور والإناث وإشكالية التمييز بينهما في عناصر العمل من واجبات وحقوق وبالتالي التساؤل المطروح: ماهي مظاهر التمييز بين الجنسين في العمل بالجزائر؟

الكلمات المفتاحية: التمييز، الجنسين، العمل، الدين، الحداثة

Abstract:

In this article, we address the subject of sexual discrimination in work as a phenomen on rooted in the human societies of values and culture of society and from the cultural heritage represented by the standards adopted by society of customs, traditions and customs, whose problem in the work is the religious reference of each society, and how to deal with it and other standards of modern

* **المؤلف المرسل**: بن صولة جيلالي، **الايميل**: bensaouladjilali@gmail.com

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

society, which coincided with the transformations witnessed by the society that adopted a modern reference that carries the values of modernity between the sexes of males and females and the problem of distinguishing between them in the elements of work of duties and rights and therefore the question of the question posed What are the problematic aspects of gender discrimination in Algeria?
Keywords: discrimination, gender, work, religion, modernity.

مقدمة:

يتم توظيف التمييز في العديد من المجالات على أساس الدين أو العرق أو لون البشرة، أو على أساس تكريس الفوارق الاجتماعية من خلال توزيع الثروة، وكذلك على أساس الجنس بين الذكر والأنثى أي أن المرأة مغضوب عليها في المجتمعات الذكورية، على الرغم من وجود العديد من الآليات منها القانونية سواءا كانت محلية في ظل قوانين دولية تنظم وتحد من الظاهرة في المجتمعات عامة وبالأخص الفوارق بين الجنسين.

التمييز في العمل بين الجنسين هي عدم التساوي في الحقوق والواجبات في مناصب صنع القرار، وفي الرواتب والترقية وكذلك توزيع المناصب والتوظيف والتكوين... هناك إحصائيات تدل على إقتحام المرأة للعديد من المجالات المهنية منها المدنية (إدارة، تعليم، صحة، عدالة والمؤسسات الاقتصادية) في القطاع العام الجزائري وكذا القطاع الخاص، ومنها المؤسسات الأمنية من خلال إحصائيات تدل على إقتحام المرأة لمهن كانت محسوبة كمهن ذكورية وذلك لإستنادا لأرقام وإحصائيات مصدرها الديوان الوطني للإحصاء والتي نعتمد عليها في هذه الدراسة، لكن خروج المرأة للعمل أثر بشكل مباشر في إرتفاع نسبة البطالة في صنف الرجال، من جهة أخرى لوجود نظرة تقليدية لبعض المهن التي يسيطر عليها الرجال وهذا يعود إلى طبيعتها من الجوانب التي تتميز بها هذه المهن (الأشغال العمومية، النظافة...) تعود الهيمنة الذكورية على بعض المهن إلى الجانب الثقافي للمجتمع الجزائري من منظور الدين، العادات، التقاليد، والأعراف...

وعلى صعيد آخر يعد تقرير لمنظمة EQual Measures 2030 (منظمة تدابير متساوية 2030) هي منظمة مجتمع مدني بريطانية تهدف إلى دعم إلغاء التمييز بين الجنسين في العالم، أصدرت يوم الإثنين 04 جوان 2019 تقرير مؤشر المساواة في تحقيق أهداف التنمية البشرية التي دعمت الأمم المتحدة إلى تحقيقها بحلول سنة 2030 وإعتمدت المنظمة لقياس على 51 مؤشر تغطي من 14 إلى

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

17 هدفا إنمائيا مستداما وضعتها الأمم المتحدة ومن خلال التقرير ذكرت المنظمة أن مليار وأربعة مائة مليون من نساء وفتيات العالم يعشن في دول فشلت في تحقيق المساواة بين الجنسين، كذلك هناك قضايا متعلقة بتوزيع المناصب بالمساواة والفجوة في الأجور والعنف الجنسي في أماكن العمل والبطالة، يعد التقرير آلية من آليات تحليل وضعية التمييز بين الجنسين في العالم.

يعد الإقصاء لكلا الجنسين في مجال العمل لصالح المرأة أو الرجل، هي تحديات تنتظر المجتمع من أجل صياغة حلول للتوافق بينهما، تعد وضعية المرأة في كندا أكثر تعقيدا في مجال العمل وتعود للعديد من الأسباب منها التعدد الثقافي الذي تزخر به منطقة الكيبيك (autres S. B., 2016, p. 05)، وتعود إلى الفوارق السياسية والثقافية للمنظمات، تم تعريف محلي للمنظمة من خلال هذه الدراسة أنها هيكل إجتماعي مستدام متعدد الأوجه يتكون من عناصر رمزية (ثقافية/معرفية، معيارية وتنظيمية) وأنشطة إجتماعية وموارد مادية من هذا التعريف للمنظمة يخضع عمل المرأة للعديد من المعايير منها الثقافية والإجتماعية وكذلك السياسية، يشمل التمييز في العديد من عناصر نوع العمل، الراتب، الترقية، توزيع الأرباح وساعات العمل، والعلاقات الاجتماعية داخل المؤسسة.

ضمن إمتداد التمييز في المجتمع أصبح العمل مجالا لصناعته يتعلق بالعمال لكلا الجنسين، في الدخل، الترقية، توزيع الوظائف في نفس الهيكل، يطرح سؤال كيف نتعامل بشكل سوي بين العمال وليس من أجل جعل كل العمال في مستوى واحد؟ كذلك لكلا الجنسين(الذكر والأنثى) في العمل غير متساوين بقدر ممارستهم للوظائف اليومية، من خلال اليوم العالمي للمساواة في الأجر بين الجنسين تم رصد الجهود المبذولة في هذا الإطار من أجل تحقيق المساواة في الأجر عن العمل المتساوي القيمة، وهذا من خلال إلتزام المنظمات الدولية من ضمنها منظمة حقوق الإنسان مكافحة جميع أشكال التمييز بما فيها التمييز ضد المرأة، ومن خلال التقرير تتقاضى المرأة في جميع أنحاء العالم أقل أجرا من الرجل والتي تهدف إلى سد الفجوة بين الجنسين التي تقدر بـ 23 بالمئة، في ذات السياق تقود منظمة العمل الدولية التحالف الدولي للمساواة في الأجور من أجل بلوغ أهداف وتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 (https://www.un.org/ar/observances/equal-pay-day، 2020)، أينما يكمن التمييز هناك ظواهر سوسيو-أنتروبولوجية، إن مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة مذكور في المواثيق الدولية ومراسيم الدولة الجزائرية منها الدستور وقانون العمل وقانون الأسرة، يعد العمل مجالا لنشاط الجنسين، إلا

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

أن السنوات الأخيرة زاد عدد النساء العاملات، كان الدور التقليدي للمرأة ينحصر في ربة البيت من خلال ممارسة العمل المنزلي الذي لم يصنف في خانة عمل مأجور، دفع هذا الوضع بالمشرع الجزائري في المواد 32، 35 و36 من الدستور الجزائري (الجزائري، 1996، صفحة 5) إلى إصلاح المنظومة القانونية لصالح عدم التمييز بين الجنسين في الشغل وممارسة ومشاركة المرأة في العمل السياسي.

إن الجوانب المختلفة لتمييز في التوظيف والتقاعد والبطالة، وتحديد العلاقات بين الوقت وتنظيم العمل وتسليط الدراسة على الخطر لعدم الإستقرار بالنسبة للمرأة في التكوين والطرق المحددة لدخول سوق العمل، وأسباب إنسحاب المرأة من سوق العمل لظروف غير واضحة حيث يطرح التساؤل ماهي مرجعية التمييز في العمل بين الجنسين في الجزائر؟

أولا: السياق الأنثروبولوجي- الديني لتحيز الجنسي في العمل:

1 أنتروبولوجيا الدين وعمل المرأة:

الدين من وجهة سوسيو-أنتروبولوجية:

-المفهوم الأنتروبولوجي للدين:

تعددت تعاريف الدين بين علماء الأنثروبوجيا والإجتماع والعلوم الأخرى حيث يعتبر الدين كمتخيل رمزي وظاهرة لا يمكن أن يختزل في مجموعة من الأفكار المجردة والمفصولة عن الظواهر الإجتماعية التي عرفتها البشرية، حيث نجد الدين كمحرك لأفعال وسلوك الإنسان في الممارسة والطقوس التي يقوم بها، حيث كلمة الدين لها دلالاتها وإستعمالاتها وأصل الكلمة لاتينية Religion حيث عندما تذكر كلمة الدين يتبادر إلى ذهنك صورة المقدس، جاءت كلمة الدين في القرآن الكريم في العديد من الآيات حيث إرتبط مفهوم الدين في القرآن الكريم، الدين يقابله الجزاء الحساب والقهر والإكراه حيث يقول الله تعالى:" ""لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ "" سورة البقرة الآية 256، وكذلك إرتبط الدين بالطاعة والتعبد (قعلول، 2008)، كذلك جاء مصطلح الدين في أهم محاور وإشكالات في العديد من الدراسات الأنتروبولوجبة وعلاقته بالدولة، والسياسة، جاء في تعريف الدين لدى ماكس مولر الفيلسوف ومؤرخ الأديان يقول في كتابه نحو علم الدين: إن الدين هو كدح من أجل تصور مالا يمكن تصوره وقولا يمكن التعبير عنه، إنه توق إلى اللانهائي. وفي تعريف آخر لدى رودولف أوتو هو لاهوتي ألماني في كتابه"فكرة المقدس" أن الدين هو جزء لايتجزأ من الطبيعة الإنسانية وموجود معها منذ البداية، ويكون التعبير

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

الظاهري عن الدين عرضة للتغير والتبدل مع الزمن فإن التكوين السيكولوجي الذي يجعل الدين ممكنا عند الإنسان ثابت لايتغير (السواح، 2002، صفحة 29).

في ذات السياق نجد أهم تعريف في الحقل الأنثربولوجي للدين، المفهوم الذي جاء به كليفورد غيرنز وذلك عندما أقحم البعد الثقافي في التحليل الديني يرى غيرنز الدين هو نظام من الرموز تعمل لإقامة حالات نفسية وحواجز قوية وشاملة ودائمة في الأفراد عن طريق صيغة مفهومات من نظام عام للوجود وإضفاء الواقعية على هذه المفهومات حيث تبدو هذه الحالات النفسية والحواجز واقعية بشكل فريد، تعد الأشكال الرمزية عن طريق تواصل الناس بينهم حيث ركز غيرنز على الحياة الإجتماعية والواقعية وتداول المعاني والمفاهيم والرموز الدينية (بدوي، 2009، صفحة 227).

-التفسير السوسيولوجي للدين:

أ-الدين لدى كارل ماركس: (1883/1818)

من المعروف أن لكل مسار تاريخي طبقة إجتماعية، حيث لها دور في مسار التحول، أدت الطبقة الوسطى في أوربا دورها التاريخي في الثورة الفرنسية لقد قوضت المجتمع الإقطاعي وصنعت المجتمع الرأسمالي، يعتبر الدين منتج إجتماعي شأنه شأن السياسة والفن والأخلاق والقانون، إنه شكل من أشكال الوعي الإجتماعي، كذلك يعتبر كارل ماركس وظيفة الدين ذات وعي زائف، وإنتهى دور المؤسسات الدينية في تشكيل أفعال وسلوك الإنسان ولذا إعتبر كارل ماركس الدين له وظيفتين مزدوجتين أولا الدين أفيون الشعوب وثانيا الدين صرخة المضطهدين (خليفة، 2005، صفحة 159).

ب-الدين عامل تحفيز لدى ماكس فيبر:(1864-1920)

يعد ماكس فيبر عالم إجتماع ألماني ومن الرواد الذين أسهموا في وضع نظريات لفهم المجتمع، حيث يعتبر كتابه"الأخلاق البروستانتينة وروح الرأسمالية" أسهم بشكل كبير في دراسات الديانات السماوية والوضعية حيث إعتبر الدين محفز للعمل في الديانة البروتستانتية، حيث يعتبر المذهب الكالفيني المتعلق بالقدر والإحسان يمكن أن يؤدي إلى خلق عقلية معارضة للروحانية، ويجعل العمل واجب ديني ويتلازم البحث عن الربح مع جهد التمتع بالثروة بل يضع الأرباح في مشروع، ومنها يؤدي إلى ولادة العقلانية تتعلق بالرجل الرأسمالي الحديث (نبيل، 2015، صفحة 82).

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

ج-علم الإجتماع الدين وإميل دوركايم (1858/1917)

تتمحور إسهامات إميل دوركايم في علم الإجتماع الدين حول مجموعة من القضايا من أهمها التصور الإجتماعي للدين من وجهة إجتماعية عند إسقاط الدين على المجتمع، ويقوم بممارسة وإعادة إنتاج رموز دينية مقدسة، ويعد ماقدمه في كتابه الأشكال الأولية للحياة الدينية الذي تناول فيه الممارسات الدينية حيث إنتهى إلى بلورة المقدس والمدنس ومفهوم الضمير والعقل الجمعي، أظهر المسألة الدينية من الزاوية الإجتماعية عن طريق التأكيد على ضرورة ظهور قيم ومعايير علمانية تتجاوز الدين، حيث يتم تعريف (https://www.mominoun.com/pdf1/2015-08/maaaa33rifa.pdf، 2015) الدين أنه نسق موحد من المعتقدات والممارسات المرتبطة بأشياء مقدسة ومنفصلة ومحرمة، إنها عقائد وممارسات توحد في جماعة أخلاقية واحدة تسمى كنيسة كل الدين ينتمون إليها.

2-القيم الذكورية والتمييز في العمل:

تستمد الذكورية قوتها من النظام الأبوي الذي هو نظام إجتماعي للعلاقات بين الجنسين (الذكور والإناث)، وهي علاقات مضمرة في نطاق من المؤسسات والبنى الإجتماعية، بدمج مفهوم النظام الأبوي بمفهوم العلاقات بين الجنسين في ناحيتين: تتمثل الأولى في التمييز الذي يوجد بشكل روتيني في هذه العلاقات وتتمثل الثانية في الترابط بين السمات المختلفة بينهما والتي تشكل كلها نظاما إجتماعيا.

تمثل القيم الذكورية أوجه عدة في الحياة الإجتماعية من خلال العناصر التالية:

-التمييز بين الجنسين من حيث الحقوق للمرأة أقل من الرجل.

-الفجوة في الوظائف والمرتبات.

-تقاضي المرأة في المتوسط راتبا أقل من الرجل.

-قيام المرأة بالأعمال الإجتماعية المتمثلة في العمل المنزلي ورعاية الأطفال.

-تعرض المرأة للعنف سواءا كان جسدي أو معنوي.

-من خلال تأثير المعايير الثقافية والأخلاقية تعطي أفضلية وأولوية الرجال عن النساء في الفرص سواءا في التوظيف أو المناصب أو قادة ورؤساء حيث أنماط التمييز تتكرر داخل البنى الإجتماعية، تعد الفكرة الضمنية للنظام الإجتماعي ضمن النظام الأبوي مهمة من أجل التحليل الإجتماعي لظاهرة التمييز كما يعطي تفسير لسمات العلاقات المختلفة بين الجنسين (سكوت، 2009، صفحة 186). إذا تبوأت

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

المرأة منصبا قياديا تصبح أمام أنوثة متطرفة، وإذا كان مركز قيادي للذكورة تصبح أمام ذكورة متسلطة، إن المرأة تخضع لقانونين: الأول هو قانون لا يفرق بين المواطنين على أساس الجنس والدين والقومية والطبقة، ويعطيهم حقوقا متساوية، والثاني يقوم على التمييز على أساس الجنس من خلال العرف والتقاليد ويصبح جنسا آخر ليس له الحق المطالبة بحقوقه المشروعة (الحيدري، النظام الأبوي وإشكالية الجنس عند العرب ، 2014، صفحة 06).

وفي نفس السياق يعتقد "هشام شرابي" على الرغم من مظاهر التحديث والتغيرات النوعية في الهياكل الإجتماعية والإقتصادية القائمة فإن النمط القرابي والسلطة الأبوية التي ترتكز عليه العائلة الممتدة ما يزالان النمط القرابي السائد، تعد التطورات التي حدثت ليست سوى نظام أبوي حديث أو أبوية مستحدثة وهو نظام يمتد إلى النظام السياسي الحديث الذي يستمد شرعيته من العائلة أو القرية أو المدينة، من حيث كونه نظاما قرابيا أبويا يطرح نفسه على أنه الأب القائد وأن جميع فئات الشعب هم أبناؤه وعلى الأبناء واجب تقديم الطاعة والولاء والخضوع له دوما. ومن جهة أخرى يولد سلوكات تقوم على النفاق والتملق هي تلك السلوكات التي تربط الرئيس والمرؤوس، في العائلة والقبيلة والدولة بجميع مؤسساتها المختلفة، يعبر هذا الشكل الذي يقوم بين العامل ورب العمل والأستاذ والجندي والضابط مما يدفع بالضرورة بتضخيم الذكورة وتبخيس الأنوثة مما ينتج تسلط الأب المتمثل في المذكر وسيطرته على الأسرة وقمع المرأة والأولاد (الحيدري، النظام الأبوي وإشكالية الجنس عند العرب، 2014، صفحة 149). تعتبر القيم الذكورية الموجودة في المجتمع عامل أساسي في ترسيخ التمييز سواءا في الأسرة وبشكل تمايز بين أفرادها، والتمييز في العمل ينتج عدم الفعالية، وكذلك تباطؤ الإنتاجية ويولد الصراع بين القيم الذكورية والقيم الأنثوية، يمكن القول أن العادات والتقاليد والأعراف كانت عائقا لإيجاد مجتمع شعاره المساواة بين الجنسين.

تأسيسا على ماسبق وإنطلاقا من رأي موريس غودلييه أن العنصر المحدد في إنتاج سلطة معينة وإعادة إنتاجها لسبب عنف المسيطرين ولكن موافقة المسيطر عليهم، أي إشتراكهم في التمثلات نفسها، حيث حاولت فينكول–كلود ماثيو من خلال مقالتها الشهيرة سنة 1985 بعنوان "عندما يختلف الرضوخ مع الموافقة" حيث مفهوم الموافقة يمثل جزءا لايتجزأ من البناءات حول السيطرة، في مضامينه العامة عن وقائع متعددة مثل قابلية الوضعية المعيشية، إقتسام الأفكار المسيطرة، التعاون... في رأي الباحثة أن التسليم وجود الموافقة يفترض بالضرورة وجود حجم من التكبيلات التي تخضع لها النساء، إن العمل المنزلي ورعاية

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

الأطفال يعتبر تكبيل فزيقي وذهني على مدار الزمن حيث يعتبر إنتصار للسلطة الذكورية (شهبار، 2018، صفحة 103).

3-عمل المرأة في مجتمع ذكوري:

تعد علاقة العمل بالمرأة قديمة النشأة، ويعتبر خروج المرأة لميادين العمل المختلفة خارج المنزل من أجل الزراعة والإعتناء بها، وجني الثمار ويحدد هذا السياق ضمن الحضارات القديمة، حيث كان دور المرأة في إدارة شؤون الأسرة، ومشاركتها في إقتصاد العائلة من النسيج التقليدي للأفرشة وغزل الصوف إلا أن العديد من الشعوب في الحضارات القديمة التي عرفت عادة دفن البنات وهن على قيد الحياة فور ولادتهن(الوأد) ليس كرها في هن وإنما كان هناك إعتقاد التخلص من الفقر، في المقابل في الحضارة المصرية القديمة كان دور المرأة بارزا في إدارة شؤون المجتمع، وذلك في ظل تقدير ومراعاة المساواة بين الرجل والمرأة (الصاوي، 2004، صفحة 10). إلا أن في المجمتع المعاصر إختلفت النظرة وأصبح عمل المرأة مرتبط بحتميات إجتماعية وأخرى إقتصادية في ظل ثقافة تختلف من مجتمع إلى آخر، إرتبط عمل المرأة بصيغة التفاوض في بعض المجتمعات الذكورية من أجل العمل وإحتلال مكانتها، يعتبر عمل المرأة مرتبط بسلطة الرجل على الأسرة حيث إعتبرت "دينيز كانديوتي" أن نظام الهيمنة الذكورية يتمثل في الكثير من الدول المتمثلة في دول الشرق الأوسط الإسلامي، جنوب صحراء إفريقيا، وشمال إفريقيا، وجنوب وشرق آسيا ما أسمته بالحزام الذكوري نظرا لخصوصيات مجتمعات هذه الدول، كذلك ما إعتبرته بإستقلالية والمقاومة من طرف المرأة عند بعض شعوب هذه الدول، وهناك عملية التفاوض في ظل ما سمي بالذكورية الكلاسيكية حيث توجد مقاومة النساء ورفضهن لإستلاء الرجال على إنتاجهن، أمافي غانا هناك صيغة التفاوض بشكل علني حول تبادل الخدمات بين الرجال والنساء، في سياق آخر توجد عملية الخضوع والمناورة في ظل نظام ذكوري كلاسيكي حيث تعتبر المرأة مصدر إنجاب وفقط خاصة عند إنجاب الذكور تكون لها مكانة في الأسرة الممتدة، وفي محطة أخيرة عملية نهاية التفاوض مع الذكورية ظهرت قوى عمل جديدة وتحول رأس المال وإنهيار النظام الذكوري سببه تحرير الذهنيات خاصة لدى الشباب من سلطة آبائهم وإنفصالهم المبكر عن بيت الأسرة الممتدة وهذا التحول أعطى فرصة الهروب من سلطة أمهات أزواجهن مما أنتج خروج المرأة إلى العمل (قحطاني، 2016).

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

ثانيا: الجذور الإجتماعية للتمييز بين الجنسين:

1 التمييز الجنسي في الأسرة الجزائرية:

التمييز حالة من حالات اللامساواة بين أفراد المجتمع، سواءا كانت جماعات المتمثلة في الأسر أو مؤسسات ينشط فيها الفاعلين، يشهد المجتمع الجزائري ظواهر قل مايقال عنها من طرف السوسيولوجيين مثل بيار بورديو ومن خلال الهيمنة الذكورية حسب جذورها والممارسات والأفعال المتجلية في المجتمع.

تعد الأسرة مؤسسة من مؤسسات التنشئة الإجتماعية لها إمتدادها التاريخي لأهميتها في تكوين الفرد وزرع القيم الاجتماعية، وتتكون في حدود فردين أو أكثر وترتبط أعضائها برابطة عقد يتم بين طرفين ذكر وأنثى .(autres Y. A., 2007, p. 122) وفي تعريف آخر ماكيفر وبيدج: الأسرة جماعة تحددها علاقة جنسية محكمة وعلى درجة من قوة التحمل تمكنها من إنجاب الأطفال وتربيتهم، وقد تكون لها علاقة بعيدة وجانبية، ولكنها تنشأ من حياة الأزواج معا، الذين يكونون من نسلهم وحدة متميزة (زعيمي، 2002، صفحة 139)، حيث تتبوأ الأسرة مكانة مهمة في البناء الإجتماعي، إلا أن في بعض المجتمعات مازالت الأسرة تنتج التمييز كظاهرة متجذرة في بعض المجتمعات خاصة التي تتميز بالفكر الذكوري، يتم في الأسرة الجزائرية تفضيل الذكر عن الأنثى خاصة في المجتمع الريفي، إذا طرحنا السؤال التالي: هل تفضلون إنجاب الأولاد أم البنات؟ كانت إجابتهم بدون تردد في توجهها العام إنجاب الذكور بدلا من الإناث، نفهم من خلال هذا الطرح تعتبر الأسرة الجزائرية منتج لملامح التمييز بين الجنسين (محمد، الثقافة والتسيير في الجزائر، 2007، صفحة 137) (الذكور والإناث).

تنتشر ظاهرة التمييز في جميع المجتمعات بأشكال متعددة ولكل مجتمع دوافعه لإنتاجها، في إحدى تصريحات وزيرة برازيلية: الترويج للمساواة الكاملة بين الجنسين قد تزيد من العنف الأسري وأضافت إذا كان الأولاد يعتقدون أن الفتيان والفتيات متساوون كما يقال فإن الفتيان سيفكرون بما أن الفتيات متساويات معهم، فإنهن قادرات على تحمل الضرب (الدولية d-.h.، 2019). وكذلك نجد الدراسات التي قام بها بيار بورديو في مايخص إعادة الإنتاج والهيمنة الذكورية في المجتمع الجزائري.

التمييز في المشهد الاجتماعي من خلال الظواهر الاجتماعية في المجتمع، كالحرمان والإقصاء الاجتماعي والتفاوت والصراع بين الطبقات والتهميش، إهتمت العلوم الاجتماعية بالعديد منها بالتحليل

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

الممكن وإستنباط الكثير من النتائج، إلا أن علم الاجتماع الخاص بظاهرة التمييز لم يأخذ نصيبه من البحث في الكثير من المجتمعات.

يعد التمييز بين الجنسين (الذكر والأنثى) في العمل يكون مصدره التفاوت في مستوى التعليم، وكذلك الصورة النمطية للرجل والمرأة داخل الأسرة وفي المجتمع، والصورة التي يرسمها أفراد المجتمع للمرأة أنها تتعلم حسب ما يجوز في المجتمع ولو أن حق التعليم يكفله الدستور الجزائري، إلا أن الثقافة التقليدية للمجتمع والقيم التي يحملها أعطت صورة عدم إعطاء المرأة فرصة التعلم إلى غاية دراسات عليا مما أنتج وضعا للتمييز بين الذكر والأنثى حيث أكد هواري عدي "تعبر البنية الأصلية للعمل النسوي في الجزائر أساسا عن الظروف الإجتماعية والثقافية للمجتمع الذي به 92 بالمئة من النساء المتزوجات غير معنيات بالعمل المأجور" يمكن تفسير هذا من وجهة الأنثروبولوجيا أن الزواج يتم حسب الشروط المتفق عليها من طرف الرجل والمرأة وفي هذا السياق إشتراط عدم العمل إذا كانت المرأة تمارس عملا وتفسر حسب الرأي القائل أن المرأة الحاصلة على أجر يجعلها مستقلا إقتصاديا مما يشكل عائقا في التحكم فيها (محمد، إشكالية الإنتقال الثقافي من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي، 2000/1999، صفحة 64)، تتوزع تفسيرات علماء الاجتماع وأوجه التمييز بين الجنسين في ثلاثة إتجاهات متعارضة ويتمثل **الإتجاه الأول** في الميل إلى إعتبار الخصائص البيولوجية أساسا لإختلاف السلوك بين الرجال والنساء، و**الإتجاه الثاني** نظريات تضفي أهمية على عملية التنشئة الإجتماعية وتعلم الأدوار الجنوسة، **والإتجاه الثالث** يعتقد بعض الدارسين أنه لا الجنوسة ولا الجنس يقومان على أسس بيولوجية وإنما نتيجة للتصورات الاجتماعية (غدنز، 2004، صفحة 186)وثقافة المجتمع.

وهناك دراسات من حيث رأس المال الثقافي يمكن فهم تأثير رأس المال الثقافي العام للنجاح المدرسي الأكاديمي للأسرة والأطفال حيث أن حصة الطلاب المتفوقون في عينة من طلاب الصف السادس تزداد مع دخل العائلات، إستطاع بول كليرك أن يثبت أنه الحصول على مؤهل متساو، ليس له تأثير محدد على النجاح، بالنسبة للدخل المتساوي، يعد دور البيئة على النجاح مهم بارتباط المستوى الثقافي للأب والأم إلا أن لا تزال هناك اختلاف كبير في نجاح الطفل عندما يكون الوالدين غير متساوين (Bourdieu, 1966, p. 01)

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

2-التمييز في المدرسة الجزائرية:

تعتبر المدرسة مؤسسة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية للفرد الجزائري، وبالتالي يعتبر التعليم حق دستوري يكفله للمواطن منذ الميثاق الوطني لسنة 1976 والدساتير التي تلته ضمن الإصلاحات السياسية التي باشرتها الجزائر منذ دستور سنة 1989 يعتبر التعليم مجاني وإجباري، إلا أن ظروف المدرسة الجزائرية تختلف من منطقة إلى أخرى من المجال الريفي إلى المجال الحضري.

تعد المدرسة مرحلة مهمة في تكوين الفرد ولها تأثيرها في مراحل تطور المجتمع، وتعتبر مخبرا في صناعة التمييز منها الإقصاء الاجتماعي، وكذلك عدم إعطاء الفرصة لتمدرس المرأة ويعود سببها إلى الثقافة التي يحملها الفرد تجاهها، من خلال الملاحظة وبصفتنا كفاعلين في المجتمع نسمع كلمة "المرأة مكانها البيت" أي ربة البيت تقوم بدورها التقليدي في تربية الأطفال والقيام بالأعمال المنزلية، يترتب من جراء الأعراف والتقاليد والعادات التي يحملها الفرد في نسقه القيمي بدوره يعطي دفعا في تكريس التمييز وذلك من خلال تقرير الديوان الوطني للإحصائيات –الجزائر- (للإحصاء، 2019/2018، صفحة 6)بالنسبة للعدد الإجمالي للمتمدرسين خلال سنتي 2019/2018 المقدر بـ 640 211 9 تلميذ وتلميذة منها 321 500 4 تلميذة و 320 711 4 تلميذ مما يعطي فارق بين الجنسين تفوق عدد الذكور على الإناث من حيث نسبة التمدرس وتعطي صورة للهيمنة الذكورية، وبالتالي يعد التعليم مؤشر لرفع من مستوى تقدم وتطور المجتمعات ومرتبط بالمستوى التعليمي للأفراد، كلما زاد مستوى تعليم السكان ينعكس على كل المستويات سواء كانت إجتماعية، إقتصادية وسياسية.

إذا كانت المدرسة بكل الصفات النموذجية لبناء الشخصية وتهيئة الفرد لأخذ مكانته من أجل مشاركة البلد مستقبلا في تنمية إقتصاده، تساهم في الحد من تلك الصفات المحمودة، وتسوق للتمييز والإحساس بالدونية وبالتمييز بين تلاميذه في الفصل الواحد، وتغييب مبادئ العدالة والحرية التي يشب عليها الجيل المكتمل الشخصية، إن مرحلة التعليم الثانوي تعد أحرج مرحلة يجهز فيها التلميذ لأن يحتل مكانته في المجتمع لاحقا، إذا كانت المدرسة تساهم في صناعة الفرد السوي وتربيته على المساواة، فإنها تساهم لامحالة في صناعة رجل المستقبل، وإذا كانت تساهم في صناعة التمييز وإلغاء الآخر والإغتراب فإنها تساهم في صناعة قنابل بشرية موقوتة تحمل الهامشية والإقصاء الاجتماعي في المجتمع (شكري، 2015/2014، صفحة 10) .

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

ثالثا –المرجعية الحداثية للتمييز في العمل:

1–االتمييز في سوق العمل:

يواجه سوق العمل تحديات كبرى في العديد من المؤشرات منها تدهور نوعية العمل يبقى هاجسا بالنسبة للإقتصاديات الدول وكذلك تحدي سوق العمل الغير الرسمي الذي ينشط من خلال إرتفاع نسبة البطالة وقابلية فئة طالبي الشغل لنوع العمل، وخروج المرأة للعمل وإنتقالها من فضائها الطبيعي إلى فضاء آخر، من هنا نلاحظ أن سوق العمل تواجه تحدي المساواة بين الجنسين في توزيع فرص الشغل من حيث عددها ونوعيتها ومجال نشاطها، إلا أن قوة العمل النشيطة المتوفرة لدى الجزائر تتميز بالفئة النشيطة المتمثلة في فئة الشباب لكلا الجنسين، إن نسبة فرص العمل المتاحة لسنة 2016 والمقدرة 1037 095 حسب تقرير الديوان الوطني للإحصائيات لنشرة سنة2019/2018، حيث يعد سوق العمل وبانوراماته متنوع من خلال العديد النشاطات كالإدارة، الغابات، الصيد البحري، النقل، الصناعة، العدل، الصحة، الأشغال العمومية، الحرف اليدوية وكذلك القطاع الخاص وما يحتويه من مهن.

التمييز له إمتداده في كل مناحي الحياة، سواء على المستوى الإجتماعي كالأسرة، المدرسة ومنها العمل هو في الأساس علاقة إجتماعية وضرورية لإدماج الأفراد، لذلك التمييز في العمل من جهة التوظيف ومن وجهة إقتصادية له قيمة مادية تبنى على الدخل مقابل جهد الفرد سواءا كان عضلي أو ذهني ومن هذا المنطلق أن أي عمل يقوم على أساس التوظيف من قبل المؤسسات عندما تكون مهيأة لتوفير الموارد البشرية وعن طريق وضع إعلانات تكون مجبرة على وضع شروط التوظيف، وذلك حسب طبيعة المهنة وشروط التوظيف لها، من ضمن العوامل التي تحدد وضع النساء والرجال في سوق العمل وهو مؤشر يهدف الى قياس عدم المساواة بين الجنسين حيث سوق العمل يأخذ ثلاثة أبعاد منها:

1–النشاط والوضع في سوق العمل.

2–تجانس سوق العمل.

3–الأداء الوظيفي والتمييز والتدريب (Rosalia Castellano, 2018, p. 60).

الملاحظ في تقرير الديوان الوطني للإحصائيات يعطي صورة هيمنة فئة الذكور على العديد من القطاعات حيث بلغت نسبة اليد العاملة لسنة 2019 ب:. 000 281 11 منها 000 062 2 إمرأة ما يعني بنسبة 18.3 بالمئة عند تحليل البيانات أن تشغيل المرأة مازال ضئيلا، إلا أن هذا لا يمنع

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

بهيمنة فئة جنس الإناث على بعض القطاعات من بينها قطاع التربية قدر العدد الإجمالي في كل الأطوار الإبتدائي، المتوسط والثانوي بـ: 985 478 أستاذ وأستاذة أي منها مايقدر بـ:169 359 أستاذة مقابل العدد المقدر بـ: 816 119 أستاذ يتبين من خلال الأرقام المصرح بها من طرف الديوان الوطني لإحصائيات (الجزائر) ، أن نسبة الموظفات فاقت نسبة الموظفين في قطاع التربية مما يؤسس لمقولة تفضيل المرأة لمهنة التعليم في قطاع التربية لعدة إعتبارات خاصة منهن المتزوجات وتبقى أخرى من خلال دراسات ميدانية للكشف عن تفوق عدد الإناث على الذكور من ناحية التوظيف.

ومن خلال الجداول المبينة أدناه لعدد الأساتذة حسب الطور والجنس نقوم بتوضيح الفكرة التي قمنا بطرحها (https://www.google.com/search?client=firefox-b-d&q=education_nat2018-2019):

الجدول رقم 01: تطور عدد معلمي المدارس الإبتدائية حسب الجنس لولاية تلمسان 2016/2015 إلى 2019/2018.

الموسم الدراسي	2016-2015		2017-2016		2018-2017		2019-2018	
عدد معلمي المدرسة الإبتدائية	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
	1038	3204	1014	3400	962	4203	970	4286

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر لسنتي 2018-2019.

من خلال "الجدول رقم 01" يتبين أعلاه مدى تطور عدد معلمي المدرسة الإبتدائية لولاية تلمسان حسب الأرقام والإحصائيات المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصاء الجزائر في نشرته للموسم 2018-2019 حيث نلاحظ من الموسم الدراسي لسنتي2015-2016 إلى غاية 2018-2019 تطور عدد معلمي الإبتدائي حسب متغير الجنس والمقدر عدد أساتذة الطور الإبتدائي إناث 15093 مقابل عدد أستاذة الطور الإبتدائي ذكور المقدر بـ 3984 نلاحظ أن عدد أساتذة الطور الإبتدائي يفوق عدد أساتذة ذكور لولاية تلمسان وكذلك التطور المستمر لعدد الإناث أساتذة من موسم الدراسي

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

2015-2016 بقيت الأرقام تتراوح مابين 3204 إلى 4286 مقابل عدد أساتذة ذكور للموسم الدراسي لسنتي 2015- 2016مابين 1038 إلى 970 للموسم الدراسي 2018-2019.

الجدول رقم 02: تطور عدد أساتذة الطور المتوسط حسب الجنس لولاية تلمسان 2016/2015 إلى 2019/2018.

الموسم الدراسي	2016-2015		2017-2016		2018-2017		2019-2018	
عدد أساتذة الطور المتوسط	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
	1497	2386	1448	2456	1528	2599	1417	2646

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر لسنتي 2018-2019.

من خلال "الجدول رقم 02" يبين أعلاه أن تطور عدد أساتذة الطور المتوسط بطريقة مطردة من خلال متغير الجنس حيث نلاحظ أن عدد الإناث في تطور مستمر ما بين سنتي الموسم 2015-2016 إلى غاية سنتي الموسم الدراسي 2018-2019 حيث بلغ عدد أساتذة الطور المتوسط ذكور 5891 بالمقابل عدد أستاذة الطور المتوسط إناث المقدر بـ 10087 وهذه الأرقام لولاية تلمسان من ضمن أرقام المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصاء الجزائر لجميع ولايات التراب الجزائري.

الجدول رقم 03:تطور عدد أساتذة الطور الثانوي حسب متغير الجنس لولاية تلمسان 2016/2015 إلى 2019/2018.

الموسم الدراسي	2016-2015		2017-2016		2018-2017		2019-2018	
عدد أساتذة الطورالثانوي	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
	1146	1346	1101	1421	1033	1509	1020	1525

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر لسنتي 2018-2019.

من خلال "الجدول رقم 03" المبين أعلاه نلاحظ تطور عدد أساتذة الطور الثانوي ما بين الموسم الدراسي لسنتي 2015-2016 إلى غاية الموسم الدراسي لسنتي 2018-2019 حيث بلغ عدد أساتذة الطور الثانوي إناث 5781 حيث فاق عدد أساتذة الطور الثانوي ذكور 4300 لولاية تلمسان

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

حسب أرقام الديوان الوطني للإحصاء الجزائر في نشرته رقم 871 لسنة 2019/2018 لمؤشرات التربية الوطنية الجزائرية.

2 -التمييز في التقسيم الجنسي للعمل:

التمييز ظاهرة موجودة منذ القدم في الحقوق والواجبات، إلا أن التمييز في العمل من خلال إمتهان بعض الوظائف من بينها التمريض والتدريس كمهن تقليدية للنساء كما يقوم المجتمع بتقييم مدى ملاءمة المهنة للنساء على أساس أن تتماشى المهنة مع دور النساء كربات البيوت وهذا يشكل عائقا أمام إنخراط المرأة في سوق العمل.

مازالت العديد من الدول التي تعاني من التمييز في العمل، تشتغل النساء كموظفات في المكاتب، وفي قطاع الخدمات، لعاملات غير ماهرات في المقابل يعمل الرجال في مهن أكثر تدريب كمديرين وكعمال مهرة وكذلك نجد النساء يشتغلن في وظائف ذات أجر منخفض (النشوا، 2014، صفحة 18)، تعد المهن الذكورية نمطية لحساب الرجال، وبالتالي لا مجال للنساء دخول سوق مهن الرجال خاصة تلك التي تتميز بالجهد العضلي كالبناء، الأشغال العمومية، الصيد البحري، ومهن أخرى التي هي من نصيب النساء، إلا أن هناك مهن للمرأة نمطية بالنسبة للمجتمع كالعمل المنزلي بدون أجر، ما يتم تبرير عدم المساواة بين الجنسين بمفهوم "طبيعي" بين الرجال والنساء، هذا الاعتقاد يغذي المعايير التقليدية للجنسين وساهم بشكل فعال في تطوير الهوية الجنسانية، حيث تم إختبار 67 تلميذ وتلميذة إلتحقوا بالصف الأول في المدرسة، تظهر التجربة أن العمل الجماعي (البنات والأولاد) حول سيناريوهات تجعل من الممكن تغيير تمثلات الأدوار التقليدية للإناث والذكور بشكل كبير (Combaz, 69/2012, p. 15) يعد دعم التقسيم التقليدي للعمل لايزال التعليم مفهوما على نطاق واسع على أنه مهنة للنساء، تماما مثل المهن التي تصنف في خانة الطب، يعتمد في الغالب على فكرة أن هناك صفات فطرية وطبيعية للرجال والنساء المطابقين لكل مهنة، من خلال هذا المفهوم يحافظ على علاقات غير متكافئة بين الجنسين، إن التمثل الفردي للمهن يعطي نمط كلاسيكي المرتبط بالتقسيم الجنسي للمهن.

يعد التصور التقليدي والسعي لتحقيق أكبر من المساواة بين الجنسين تظهر كلمة "الجنس" في مجال علم الاجتماع في تحليلات السوسيولوجيا والأنتروبولوجيا دمج متغير الجنس في البحوث الإجتماعية التي تركز على عدم المساواة لا يرجع إلى التسعينات من القرن العشرين، وإنما يعود تاريخها إلى أوائل السبعينات

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

من القرن العشرين يعبر الباحثون بشكل منهجي عن الأصل الاجتماعي والجنس ومتغيرات أخرى، كذلك يذكر أن مسألة الجنس والفوارق الموجودة تكرسها دراسات إجتماعية تاريخية فتح الطريق أمام عمل فرانسوا مايور François Meyeur حيث تحدث عن فتح مدرسة ثانوية للبنات وأساتذتها إناث، إن مقولة تقسيم العمل لكلا الجنسين تملك النساء من القوة والمرونة الجسدية أقل من الرجال، وهو ما يتخذ ذريعة لتقسيم العمل حسب الجنس، يصنف عمل المرأة في خانة كسب العيش ضروري من أجل إستقلال المرأة نسبيا عن الرجل، وبالتالي هو شرط لتحرير المرأة، إلا أن المشهد بالنسبة للمرأة تحول من عبدة الزوج إلى عبدة رب العمل لكنها في نفس الوقت تبقى عبدة الزوج، لذا لا تقود مشاركة المرأة في عملية الإنتاج الاجتماعي إلى رفع من وضعيتها (عادل، 2018).

3-النشاط النسوي في الجزائر من خلال المعطيات الإحصائية:

تزداد نسبة مشاركة المرأة في النشاط الإقتصادي عبر مراحل حيث أن التعليم الذي تلقته المرأة على كل المستويات أعطاها فرصة الخروج للعمل، وباتت تشارك في جميع مناحي الحياة، إن الواقع التعليمي للمرأة نحو الأفضل نسبيا عبر السنوات الماضية، إلا أن حدة التمييز بين الجنسين عندما يتعلق الأمر بمشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي مازال منخفضا، حيث تحفظ المجتمع على عمل المرأة المأجور أكبر من تحفظها على تعليمها، هز عمل المرأة أركان التراتبية الاجتماعية التقليدية ويهدد خصوصا مكانة الرجل وسلطته العائلية، إن الحديث عن الواقع الراهن للمرأة الجزائرية عن إرتفاع في نسب عمل المرأة من خلال تقارير الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر.

ينص الدستور الجزائري في فصل الحقوق والحريات في المادتين 35 و36 على المساواة من حيث الحقوق وتحسين مشاركة المرأة الفعلية والفعالة في المجتمع رغم أن المشرع الجزائري لم يذكر مصطلح التمييز الإيجابي إلا أنه أقره من خلال القوانين جاء في المادة 35 تعمل الدولة على ترقية التناصف بين الرجال والنساء في سوق التشغيل، وتشجع الدولة ترقية المرأة في مناصب المسؤولية في الهيئات والإدارات العمومية وعلى مستوى المؤسسات، إمتيازات المرأة الحامل والمرضعة، عدم تكليف المرأة العاملة في ممارسة أعمال شاقة بنفس ما يكلف الرجل، عدم تكليف المرأة بالخدمة العسكرية (الجزائرية).

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

4-التمييز في التوظيف:

المساواة بين الجنسين أمر جوهري لتحقيق أهداف مسطرة من طرف الكثير من الدول، إن مشاركة المرأة في المنطقة العربية هو الأدنى في العالم والمقدر بنسبة 26 بالمئة ويتجسد من خلال ما ذكرناه سالفا في التسمية التي أطلقت على الدول من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بما يسمى بالحزام الذكوري ويعود هذا لأسباب عدة منها الصورة النمطية للمرأة في المجتمع العربي والعادات والتقاليد والأعراف التي تحد من دخول المرأة سوق العمل وإعطائها نصيب من فرص العمل المتاحة (الدولية م.، 2016).

أما في ما يخص حالة الجزائر في السنوات الأخيرة كان التمييز الجنسي لصالح المرأة على حساب الرجل وهذا بناءا على الأرقام الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر للموسم الدراسي لسنة 2019/2018.

الجدول رقم"04"لمجموع عدد الأساتذة حسب الجنس في الجزائر من الموسم الدراسي لسنتي 2015-2016 إلى غاية سنتي 2018 - 2019.

الجنس / الأطوار التعليمية	أساتذة (الذكور)	أساتذة (الإناث)	المجموع
التحضيري	2 930	14 861	17 791
الإبتدائي	37 332	162 518	199 850
المتوسط	44 427	114 638	159 065
الثانوي	35 127	67 152	102 279
المجموع	119 816	359 169	478 985

المصدر:الجدول من تصميم الباحث والأرقام مصدرها الديوان الوطني للإحصائيات سنة 20019/2018 (للإحصائيات، نشرة 2018/2019، الصفحات 18-21-23).

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

"الجدول رقم 04" المبين أعلاه نلاحظ أن نسبة الأساتذة إناث أعلى من نسبة أساتذة ذكور وهذا حسب الأرقام المبينة لكل طور من الأطوار التعليمية، تعد سياسة التشغيل التي تبنتها الجزائر من أجل إعطاء فرصة لتشغيل المرأة إلا أن من الملاحظ تم إقصاء الذكور من فرصة التوظيف في قطاع التعليم في الجزائر، ومن خلال الإطلاع على الجداول الصادرة عن الديوان الوطني لسنتي 2019/2018 نلاحظ الأرقام المنتقاة لكل ولاية وعلى سبيل المثال نلاحظ ولاية تلمسان حسب الجدول التالي:

الجدول رقم "05"لمجموع عدد الأساتذة حسب الجنس والطور التعليمي لولاية تلمسان.

الجنس / الأطوار التعليمية	الأساتذة (ذكور)	الأساتذة (إناث)	المجموع
تحضيري	30	496	526
إبتدائي	970	4 286	5 256
متوسط	1 417	2 646	4 063
ثانوي	1 020	1 525	2 545
المجموع	3 437	8 953	12 390

المصدر: من تصميم الباحث الأرقام مصدرها الديوان الوطني للإحصائيات لسنتي 2019/2018.

"الجدول رقم05" المبين أعلاه لأرقام والإحصائيات المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات"الجزائر" لولاية تلمسان، نلاحظ حسب متغير الجنس عدد الأساتذة إناث يفوق عدد أساتذة ذكور وهذا في كل الأطوار التعليمية من خلال تحليل البيانات يتبين أن التمييز الجنسي في فرص التوظيف للإناث على حساب الذكور في قطاع التربية لولاية تلمسان لتذكير هذه الأرقام ليست محصورة لولاية على حساب ولاية أخرى بناءا على الأرقام المقدمة من طرق الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر لسنة 2019.

5-التمييز في الأجر:

جاء في تعريف االدخل عند الإقتصاديين إنه الصافي التغير في الثروة وجاء في تعريف آخر بأنه أقصى ما يمكن للفرد أن يستهلكه خلال فترة من الزمن دون التأثير على قيمة ثروته وهو كذلك ما يحصل عليه

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

الشخص من مقابل نقدي أو عيني في سنة كاملة، هذا المقابل يمثل أجر أو ربح نظير العمل أو الخدمة التي تؤديها (ميردار، 2015، صفحة 68).

وفي نفس السياق يعد الأجر عنصر مهم في الحياة المهنية للعامل، هو المصدر لقيمة العمل مقابل الجهد الذي يقدمه العامل نظير عمله، إلا أنه يعتبر المحرك الأساسي للطبقة الشغيلة، من حيث دراسة الدخل يتكون من نموذجين: الدخل من العمل والمتمثل في الأجور، المرتبات، العلاوات، المداخيل من العمل الغير الرسمي، المكافآت الأخرى المصنفة قانونا على أنها مرتبطة بالعمل، والدخل من رأس المال والمتمثل في الريع، والتوزيعات النقدية، والفائدة، والأرباح الرأسمالية، وحقوق الملكية ودخول أخرى مشتقة من مجرد واقع إمتلاك رأس المال في صورة أرض، أو عقار أو أدوات مالية كالأسهم أو معدات صناعية (حسين، 2013، صفحة 25/24). التفاوت الاجتماعي ليس حتمية اقتصادية وإنما توزيع الثروة دائما سياسيا في العمق في جميع المؤسسات، إذا أردنا نعرف الحد الأدنى للأجر الشهري في الجزائر يقدر بـ: ثمانية عشر الف دينار جزائري، إلا أنه يختلف حسب كل قطاع وكذلك حسب الجنس، يعد الذكور أكثر كسبا من الإناث وذلك هناك فروقات مابين رواتب الذكور والإناث، الذكور في الجزائر يكسبون أكثر من الإناث يعملون في نفس المنصب والرتبة المقدر بنسبة 29 بالمئة، وكذلك رواتب القطاع العام والخاص أين يمكنك أن تكسب راتبا أعلى في القطاع الخاص أو من خلال العمل في القطاع العام؟ موظفو القطاع العام في الجزائر يكسبون 21 بالمئة أكثر من زملائهم في القطاع الخاص (http://www.salaryexplorer.com، 2020)، إذا قمنا بمقارنة الجزائر ببعض الدول من المنطقة العربية نجدها كالآتي:

- تُسجّل مصر وقطر اقترابهما من المساواة بين الجنسين بالأجر بنسبة 77٪ لكليهما، وتليهما الإمارات العربية المتحدة بـ 74٪ ثم البحرين مسجّلة 69٪ من الأجر.
- أما في لبنان والأردن والكويت واليمن، فتحصل المرأة العاملة خارج المؤسسات الحكومية على ما يُعادل ثلثي راتب الرجل.
- وفي السعودية والجزائر فتحصل على ما يُقارب من 60٪ من أجره.

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

فالتفاوت في الأجر الممنوح للمرأة العربية العاملة، ما زال مسؤولاً عن إنتاج الفجوة في تمكين المرأة للمساواة مع الرجل العربي (https://www.academia.edu/19207972-2014، 2014).

خاتمة:

يعد التطرق لظاهرة التمييز بين الجنسين بشكل عام مهما وذلك من أجل الكشف عن مكان تواجدها في البناء الاجتماعي، ظاهرة التمييز في العمل بين الجنسين لم تتطرق لها البحوث الأكاديمية المحلية بشكل يحد من هذه الظاهرة وبقي من طابوهات مجتمعية، وبما أن مهمة الباحث في العلوم الإجتماعية الكشف عن ماهو خفي، ويفسد الحفلات التنكرية من خلال المقولات السوسيولوجية لبيار بورديو، مهمة البحث السوسيولوجي إزعاج الآخرين بالكشف عن الظواهر الاجتماعية منها التمييز في العمل، لقد تبين من خلال الدراسة سوسيو-أنتروبولوجي-ديني التي قمنا بها أن العمل يتعرض فيه كلا الجنسين لتمييز من إقتحام سوق العمل، والتوظيف، والأجر، والتكوين إن مشكلة التمييز في العمل من خلال الممارسة يدفع ثمنها الجنسين(الذكور والإناث).

من خلال عرضنا للجذور الإجتماعية للتمييز الجنسي في المجتمع الجزائري من طرف بعض الدراسات يعود في الأساس إلى مؤسسات التنشئة الاجتماعية كالأسرة والمدرسة وكذلك الدين، العادات والتقاليد والأعراف التي مازالت تضرب بجذورها في ثقافة المجتمع الجزائري، حيث قامت بصناعة الفاعل في المؤسسات المهنية وحصوله على منصب شغل الذي يمارس فيه نشاطه حسب الشروط التي تمت بها تنشئته، يمكن القول أن التمييز بين الجنسين آفة مجتمعية ويعد مجال العمل حلبة صراع وتكامل بين الجنسين، وبطبيعة الحال كلما كانت حقوق العمال (ذكور وإناث) مهضومة وواجبات مهنية زائدة من أجل التنفيذ تدفع بالفاعلين إلى تبني مظاهر الإحتجاج والإضراب عن العمل سواءا تعلق الأمر بالراتب والترقية والتكوين، بالمقابل نجد المساواة في الحقوق والواجبات في العمل في الجزائر لا يلد الإضراب، وبالتالي مشكلة التمييز تؤثر بشكل مباشر على الأداء الوظيفي في المؤسسة لكلا الجنسين.

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

قائمة المراجع:

-القرآن الكريم

1- مراد زعيمي مؤسسات التنشئة الإجتماعية،مديرية النشر جامعة باجي مختار عنابة الجزائر د/ط سنة 2002.

2- فريال حسن خليفة، الدين والسياسة في فلسفة الحداثة، مصر العربية للنشر والتوزيع القاهرة مصر، د/ط سنة 2005.

3-كليفورد غيرنز، تأويل الثقافات، ترجمة محمد بدوي المنظمة العربية للترجمة بيروت لبنان الطبعة01 سنة 2009 ص 227.

4-كلود ريفيير، الأنتروبولوجيا-الإجتماعية للأديان ترجمة أسامة نبيل، المركز القومي للترجمة القاهرة مصر الطبعة الأولى سنة 2015 .

5-فراس السواح، دين الإنسان بحث في ماهية الدين ومنشأ الدافع الديني، دار علاء الدين للنشر والتوزيع دمشق سوريا الطبعة الرابعة سنة 2002.

6- بشير محمد، الثقافة والتسيير في الجزائر، بحث في تفاعل الثقافة التقليدية والثقافة الصناعية، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر د/ط سنة 2007.

7- أنتوني غذنز، علم الإجتماع مع مدخلات عربية، ترجمة فايز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت لبنان، ط 4 سنة 2004.

8- جون سكوت، علم الإجتماع المفاهيم الأساسية ترجمة محمد عثمان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر بيروت لبنان الطبعة 01 سنة 2009.

9- إبراهيم الحيدري، النظام الأبوي إشكالية الجنس عند العرب، دار الساقي بيروت لبنان، الطبعة الأولى سنة 2014.

10-أحمد الصاوي، أوراق من تاريخ المرأة المصرية، دار النشر مركز قضايا المرأة المصرية القاهرة مصر د/ط سنة 2004.

11- عبد الرحمن سيف ميردار، إقتصاد الفقر وتوزيع الدخل، دار الراية للنشر والتوزيع عمان الأردن الطبعة الأولى سنة 2015.

12-توماس بيكيتي رأس المال في القرن الحادي والعشرين، ترجمة وائل جمال وسلمى حسين، مكتبة التنوير للبحوث الإقتصادية القاهرة مصر، د/ط سنة 2013.

الأطروحات والرسائل:

1- محمد بشير، إشكالية الإنتقال الثقافي من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي، دراسة حالة عمال المؤسسة الوطنية للصناعات النسيجية الحريرية تلمسان أطروحة دكتوراه جامعة تلمسان السنة الدراسية 2000/1999 .

2- شرف الدين شكري، اللامساواة في المدرسة وتأثيرها على التحصيل الدراسي، رسالة ماجستر في علم الإجتماع جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر2015/2014.

المراجع باللغة الأجنبية:

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

1- Sophie Briere et autres, les femmes dans les métiers et professions traditionnelles masculins : une realite teintée de stéréotypes de genre, fonds de recherche société et culture Québec canada, année 2016.

2-Yves Alpe et autres, lexique sociologie, éditions Dalloz Paris France 2 éditions année 2007.

المجلات باللغة العربية:

1-ميسا النشوا، ظاهرة العاملات في مهن تسيطر عليها الرجال في البناء تحدي لغز العيب من خلال إعادة تشكيل الجندر، مجلة إضافات الجامعة الأمريكية بيروت لبنان العددان 27/26 صيف 2014.

2_خالد شبهار سجال سوسيو-أنثروبولوجي حول مساهمة النساء في إعادة الهيمنة الذكورية مجلة عمران للعلوم الإجتماعية العدد 23 المجلد السادس سنة 2018.

المجلات باللغة الأجنبية:

1-Bourdieu Pierre l'école conservatrice les inegalites devant l'école et devant la culture revue française de sociologie année 1966 n 07/ 03.

2- Rosalia castellano et Antonelle rocca, les inégalités entre les sexes sur les marchés du travail européens, comparaison entre la situation des hommes et celle des femmes, revue internationale du travail vol 157/2018.

3- Marlaine Cacouault-Bitaud et Gilles Combaz, la formation et le genre recherche et formation N° 69/2012 journal.openedition org /recherche formation /1664

المواقع الإلكترونية:

1- الأجر المتساوي للعمل المتساوي القيمة منظمة العمل الدولية
https://www.un.org/ar/observances/equal-pay-day

2-الدين والمجتمع ونظرية المعرفة يونس الوكيلي وآخرون
https://www.mominoun.com/pdf1/2015-08/maaaa33rifa.pdf

3-أحمد قعلول، الدين في القرآن مجلة أقلام أويلاين العدد 22 السنة السادسة جويلية 2008.
https://vb.tafsir.net/forum/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B3%

4- مونت كارلو، الترويج للمساواة بين الجنسين قد يزيد من العنف الأسري مقال صادر يوم 2019/09/03 (الإطلاع يوم 2019/12/20 على الساعة 18:00سا الموقع مونت كارلو الدولية.-https://www.mc-doualiya.com/articles/20190309-

5-رجاء القحطاني مقال التفاوض مع الذكورية دراسة إجتماعية أنثروبولوجية، نسوية دينيز كانديوتي
https://maktaba-amma.com/?p=535

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

6- http://www.ons.dz/ 4-الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر
https://www.google.com/search?client=firefox-b-d&q=education_nat2018-2019
7- سماح عادل، أصول الفروق بين الجنسين، المطالبة بإلغاء تقسيم العمل وتغيير العلاقات الإجتماعية، 08/04/2018
https://kitabat.com/cultural/%D8%A3%D8%B5%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D9%88%D9%82-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%B3%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A9-%D8%A8%D8%A5%D9%84/
8- الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 8 ديسمبر 1996
https://www.joradp.dz/har/consti.htm
9- منظمة العمل الدولية مقال بعنوان المساواة بين الجنسين والقانون في منطقة الدول العربية.
https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/democratic-governance-and-peacebuilding/gender-justice---the-law-in-the-arab-region-.html
10- مقال بعنوان: سلم الرواتب والأجور في الجزائر 2020
http://www.salaryexplorer.com/salarysurvey.php?loc=4&loctype=1
11-د. زهير حطب إتجاهات عدم المساواة وميادينها ومؤشراتها بين الجنسين في الوطن العربي خلال الفترة 2004-2014 الشارقة مايو 2014 https://www.academia.edu/19270972/004-_2014.2014